



بيان

سعادة د. رجب السقيري

المندوب الدائم للمملكة الأردنية الهاشمية لدى الأمم المتحدة

جنيف

الدورة الثالثة عشر للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الاستعراض الدوري الشامل لمملكة المغربية

2012/5/22

السيدة الرئيسة،،

يسرني أن أرحب بمعالي السيد مصطفى رميد، وزير العدل والحريات، وأعضاء الوفد المرافق، وأن أعرب عن الامتنان البالغ على العرض الشامل والمفصل للتقرير الوطني الذي يقدم صورة رائدة للتقدم المحرز في ميدان حقوق الإنسان والحريات الأساسية التي تشهدها مملكة المغرب الشقيقة. كما إن مشاركة على هذا المستوى الرفيع إنما تعكس الاهتمام المتزايد الذي توليه المملكة لحقوق الإنسان بشكل عام وللمراجعة الدورية الشاملة بشكل خاص.

السيدة الرئيسة،،

لقد حرصت مملكة المغرب الشقيقة على إيلاء مسألة حماية وتعزيز حقوق الإنسان اهتماما بالغاً على كافة الأصعدة، ولا بد أن يسترعي اهتمام المرء هنا- وعلى سبيل المثال وليس الحصر- التقدم الهائل في أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي مقدمتها كل من الحق في الصحة والحق في التعليم. إضافة إلى ذلك، شهدت الحقوق المدنية والسياسية وخاصة حرية الرأي والتعبير وما رافق ذلك من تطوير البنية التشريعية في وسائل الإعلام، تقدماً مضطرباً يبعث على الارتياح ويستحق الثناء والتقدير.

السيدة الرئيسة،،

يُثمن الأردن وبشكل خاص التطورات الإيجابية المتواصلة لتمتين الإطار التشريعي والمؤسسي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك اجراء اصلاحات هيكلية لتحقيق

الاهداف الاستراتيجية للعدالة الانتقالية وتنفيذ توصيات الانصاف والمصالحة في مجال الحقيقة والجبر والاصلاحات المؤسسية والتشريعية، واعتماد خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الانسان، وتوسيع مجال الحريات الفردية والجماعية، بالاضافة الى اعتماد قوانين تهدف الى توسيع نطاق المشاركة السياسية وتحسين العمليات الانتخابية وتعزيز دور الاحزاب السياسية، وتوطيد مشاركة النساء والشباب في الحياة السياسية.

وفي الوقت الذي يرحب به الأردن بالمبادرات والالتزامات الوطنية التي تضمنها التقرير الوطني ومن أبرزها انشاء مؤسسات الحوكمة وتعزيز وحماية حقوق الانسان المنصوص عليها في الدستور المغربي، وتنفيذ خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الانسان يوصي الأردن المملكة القيام بذلك.

كما يود الأردن تقديم التوصيات التالية الإضافية لمملكة المغرب الشقيقة:-

1. في سياق الخطوات والإجراءات المتخذة للنهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والتي نثمنها عاليا، يوصي الأردن بمتابعة هذه الجهود الهادفة الى تعزيز هذه الحقوق وحمايتها؛
2. نظرا للتعاون والحوار المتواصلين بين الحكومة والمنظمات الغير الحكومية، يوصي الاردن مواصلة هذا الحوار وتعزيز قدرات المنظمات الغير حكومية في مجال حماية حقوق الانسان.

شكرا سيدتي الرئيسة،،

